كلمة عابرة

القذافى وتفاهة الاستبداد

لم يكن أحد يتخيل، حتى فى الفترة المباشرة بعد مقتل القذافى، أن يغيب ذكره بهذه السرعة فى سنوات قليلة، بعد أن كان ملء الأفق الداخلى والإقليمى والدولى، على أغلفة أكبر المجلات وفى صدارة أهم قنوات التليفزيون، وفى كل وسائل الإعلام الليبية ليل نهار، حتى أنه كس على صورة ليبيا وغطاها بالكامل ولم يبدُ منها غيرُه، فصارت أخبارها أخباره، بل كاد يكون هو خبرها الوحيد بعد أن صار كل شىء ينبع منها ويئول إليه، وصار المؤكد أنه كان يحرص على أن يكون حضوره دائما بهذا الشكل، لذلك، عندما كانت الأضواء تغيب عنه قليلاً، لسبب أو لآخر، كان يُصعّد فى مشكلة عارضة وكأنه خارجَ العقل والمنطق، ثم إذا به، إذا زمجرت العواصف ضده، يفاجئ الجميع بقدراته الفذة على التراجع وطأطأة الرأس حتى تمرّ! مع تطوير مهاراته فى الوقوف أمام الكاميرات مبدياً ما يحبه المصورون من نظرات شاردة أو غاضبة أو ضاحكة أو مُطرقة بإيحاء التفكير فى أشياء عميقة! وكل هذا وهو يرتدى أزياءه الغريبة بألوانها ونياشينها الأكثر غرابة، وبألقابه التى اختارها لنفسه، من (الأخ العقيد) إلى (قائد الثورة الأممية) إلى (ملك ملوك إفريقيا)، فى وقت كان يصر فيه أنه لا يحكم ولا علاقة له بالحكم!

وأما أهم ما فى المشهد الليبى الحالى، وضعْ جانباً الكلام على هذا الصراع الدامى المُخرّب، فهو أن هناك أشياء خطيرة كانت مكبوتة فى عهد القذافى، أهمها هذا التنوع الشديد فى صفوف الشعب الليبى الذى تخطى الخلافات السياسية المألوفة إلى حد الاستقطاب بلا أفق لإجراء مساومات مما يحدث فى عالم السياسة، بل إلى حد رفع السلاح لفرض الإرادات وللتصدى لها، بل إن التدخلات الأجنبية، حتى الراغبة منها للمجىء منذ زمن، لم يكن لها أن تجد المبررات القوية دون هذا التنوع الداخلى بصراعاته الدامية.

تُثبت الأحداث الجارية أن قبضة القذافى القوية كانت فقط لحماية نفسه ونظامه، ولم يكن لها أن تفلح إلى الأبد، وكان هذا على حساب تخريب الداخل بصراعات كامنة.

أحمد عبدالتواب
ahmadtawwab@gmail.com

لماذا انتقلت العدوى إلى السودان؟

محمد أبوالفضل

الكتابة عن السودان غنية ومتشعبة، لكنها كانت مليئة بالمطبات السياسية الفترة الماضية، حيث تم التعامل مع ما يكتب فى الصحافة على أنه تعبير عن مواقف رافضة أو مؤيدة لتوجهات الخرطوم والمعارضة. وفئة كبيرة من الأصدقاء فى السودان لديهم حساسية مفرطة، درجوا على تصنيف الكتابات على أنها مع أو ضد، وليس شيئا ثالثا يتعلق بالرصد والتحليل بحكم مقتضيات المهنة. المواقف التى تعرضت لها شخصيا فى هذا المجال كثيرة، جعلتنى أصنف أحيانا من قبل البعض بأننى فى خندق المعارضة السودانية، وفى نفس اللحظة مع الحكومة من جانب آخرين. وهى شهادة مرضية.

الأحداث التى يمر بها السودان تفرض تخطى الحسابات الضيقة والإمعان فيما يدور الآن، فقد ذهب النظام الذى أدخل هذه الفرية فى نفوس بعض الدوائر الحزبية، ويوشك السودان أن يتعافى ويطوى واحدة من الصفحات الغامضة التى اعتمدت على تصدير الأزمات وليس مواجهتها، والبحث عن الفتن وليس إخمادها، ما جعلها تستفحل وتقود إلى انفجار الشارع.

السلاح الذى استخدمه نظام الخرطوم للدفاع عن وجوده وتحريض المواطنين على صرف الأنظار عن اللجوء للمظاهرات أثبت فشله، وخرج الناس فى لحظة يأس، وأملوا إرادتهم دون التفات إلى المخاوف التى جرى غرسها بسبب المصير القاتم لمن أسقطوا حكامهم فى كل من ليبيا وسوريا واليمن، وهى الموجة الأولى للانتفاضات التى نجت منها مصر وتونس بسلام.

الرئيس السودانى المعزول عمر البشير ردد منذ اندلاع المظاهرات فى ١٩ ديسمبر الماضى هذه النغمة، واتهم تلميحا وتصريحا جهات عدة بالتآمر عليه. مع ذلك أخفقت كل الحيل فى أن تبقيه على عرشه وتمنع عنه العدوى التى أصابت دولا أخرى، لأن المهمشين أصبحوا وقودا للاحتجاجات، ومازالوا يقاومون تطويقهم الناعم ويصرون على التخلص من روافد الحركة الإسلامية المهيمنة على قلب النظام. العبر التى تقدمها الأحداث عديدة ولن تتوقف عند سقوط رئيس أو التخلص من حلقات قمعية واسعة، طالما توافرت لها عوامل تجبر الناس على عدم الالتزام بحلمهم وصبرهم على الأزمات. فلم يمنح البشير على مدى ثلاثة عقود فرصة لمن اختلفوا مع نظامه للتعبير عن رأيهم، وأغلق الأبواب والنوافذ وقلص هامش الحريات وانتهك حقوق الإنسان وضرب عرض الحائط بقيم الدولة المدنية.

التجاوزات التى ارتكبها فى إقليم دارفور أحدثت صداها لدى المجتمع الدولى، وقادته إلى المحكمة الجنائية. وهى معضلة تواجه المجلس العسكرى الانتقالى والمشرفين على المظاهرات، ويشغلهم سؤال، هل تتم المحاكمة فى الداخل أم فى الخارج؟ ولذلك كان البشير حريصا فى الأيام الأخيرة على اقتناص وعد بخروج آمن من السلطة، ومحاولة وضع ترتيبات تجنبه مواجهة إجابة سلبية لهذا السؤال. الرجل أوجد طبقة كبيرة من المنتفعين كانت تطرب لما يردده فى خطبه الجوفاء. وناور داخليا لإضعاف خصومه، ومنح الجماعات الإسلامية بأطيافها ملاذا آمنا لفترات طويلة، وتقلبت توجهاته بين الدول ما أفقده الكثير من الأصدقاء، وحرمه من تلقى مساعدات اقتصادية، منذ انطلاق شرارة الأزمة، كانت من الممكن أن تطيل فترة حكمه قليلا. النظام السودانى تصور أن الحركة الإسلامية التى ينحدر منها أحكمت قبضتها على مؤسسات الدولة، فلم يعبأ بمقدمات التململ الاقتصادى والاجتماعى الذى ظهر على فترات متباعدة، وعاند الطبيعة وأوغل التكويش على السلطة، ونسى أن الضغوط يمكن أن تجلب العواصف فى أى لحظة، ولم تعصمه طيبة وهدوء السودانيين من عدم انتقال الاحتجاجات العربية إليه. القبضة الأمنية التى اعتمد عليها لم تكن كفيلة لزرع الخوف فى نفوس المواطنين. والنماذج التى تحدث عنها، فى ليبيا وسوريا واليمن، أعمته عن تجاهل الانتفاضات التاريخية للشعب السودانى، الذى كان فى مقدمة شعوب ثارت على حكامها، وعلم الناس أن آخر الظلم ثورة.

البشير سقط مع أول عاصفة احتجاج منظمة اقتربت من قصره الرئاسى، لكن لم يسقط معه بعد كل رموز نظامه. وهى المعركة التى يصر المتظاهرون على اجتثاثها من جذورها. ربما يكون من حسن حظهم أن تحركهم جاء عقب انتفاضات مختلفة مرت بها بعض الدول العربية، ما مكن تجمع المهنيين وتحالف قوى الحرية والتغيير من تحاشى أخطاء الآخرين. التحركات الجارية فى السودان لن تتبلور معالمها النهائية سريعا، لأن الشكوك التى تنتاب المعتصمين أمام مقر وزارة الدفاع بالخرطوم مليئة بالهواجس، وتريد الحصول على ضمانات لتشكيل حكومة مدنية على مستوى المسئولية. كما أن الكلام الساكت لدى الأحزاب السياسية أكثر من الصياح والتهليل فى الشارع، ويحتاج إلى رؤية شافية قبل أن تنفض المظاهرات.

مشكلة المجلس العسكرى الانتقالى حرجة مع بقايا نظام البشير، والاستجابة لجميع مطالب المحتجين. وعليه أن يقوم بخطوات تضمن التخلص من إرث الأول، بكل ما يحمله من قيادات تجلس على قمة أجهزة أمنية قامت على أكتاف الانتماءات العقائدية. وعليه أن يثبت مصداقيته لتهيئة البلاد لحياة مدنية حقيقية تبعد سيطرة الحركة الإسلامية على الدولة العميقة. والمفارقة أن إعلان المجلس العسكرى عزل البشير وإقالة عدد من المسئولين، وكل التبادل والتوافيق السياسية، لم تثن إرادة المحتجين أو تجعلهم يتركون الشارع، فقد تولدت لديهم قناعة أن انصرافهم قبل تلبية أهدافهم من جانب مؤسسة يحمل عدد كبير من قياداتها أفكارا أيديولوجية ربما يؤدى إلى عودة الجحيم السياسى. لذلك يصمم المعتصمون على تنظيم أوراق المرحلة المقبلة واستكمال الانتصار بتصفية رموز البشير ومحاكمتهم قبل الذهاب إلى المنازل، ويدركون أن العودة للشارع مرة أخرى قد تحتاج وقتا طويلا، لأن الإرهاق الذى أصاب السودان لن يكون فى مصلحتهم. وعليهم الاستفادة من الأجواء الإقليمية والدولية الداعمة للحلول السياسية وتشكيل حكومة مدنية.

من حسن حظ السودانيين أن اللغط الذى أثير فى الموجة الأولى حول المؤامرات الخارجية تراجع مع الموجة الثانية. ومن حسن الحظ أيضا أنهم حرصوا على الاستفادة من دروس غيرهم، مما يجعل مهمة المجلس العسكرى صعبة، ولن يتمكن بسهولة من دحرجة ما يريده للميدان دون الحصول على موافقة صريحة من المعتصمين.

الحلقة الخامسة: خدمات تكنولوجيا الأموال ودورها فى الشمول المالى

د. على محمد الخورى

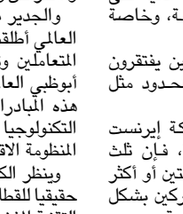

تعرضنا في المقالات السابقة إلى مفاهيم وتقنيات مرتبطة بالاقتصاد الرقمي، وبينا أن الاقتصاد الرقمي يعتبر عاملاً محفزاً لمفهوم سلاسل القيمة (VALUE CHAINS)، وهي سلسلة إنشاء القيمة الاقتصادية التي تبدأ من المواد الأولية للإنتاج وتنتهي بوصولها للمستفيد النهائي، وبيّنا أن التقاطع في سلاسل انتاج القيمة تتشكل معها شبكة من المعاملات الاقتصادية، والتي تحدد أحكامها قواعد العرض والطلب (Supply-Demand)،ونود هنا الإشارة إلى أنه يمكن دراسة العلاقات البينية ضمن هذه الشبكة من خلال ما تم الاصطلاح عليه علميا بالاقتصاد الجزئي (Microeconomics).

يعتبر الاقتصاد الجزئي فرع من علم الاقتصاد، والذي يركز على دراسة السلوك الاقتصادي لكل وحدة من وحدات الاقتصاد في شبكة العرض والطلب، مثل الأفراد أو الشركات أو القطاعات الصناعية. ويهتم الاقتصاد الجزئي بالعوامل التي تؤثر على اختيارات المستهلك أو المؤسسة في عملية صنع القرارات والتي بدورها تنظم قوانين العرض والطلب، والعوامل التي تساعد في تحقيق التوازن في الأسواق – بين سعر المنتجات و السلع وقدرة المستهلك على الشراء –وهي عوامل رئيسية تتحكم بدوران العجلة الاقتصادية.

والوسيط الذي يعبر عن نقطة التوازن بين العرض والطلب – أي التوافق بين القرارات – هو القيمة أو السعر والذي يعني المال، وهو الثمن المتفق عليه بين البائع والمشتري أو بين مقدم الخدمة أو المنتج ومستهلكها والمستفيد منها. أي أن حركة الأموال في الأسواق بين الوحدات الاقتصادية هي بمثابة الوقود الذي يدير ويُمكن دوران العجلة الاقتصادية.

كانت هذه المقدمة ضرورية لنطرح تساؤلنا حول كيفية تنشيط آليات الاقتصاد الجزئي، لتحفيز العلاقة الاقتصادية بين الجهة المنتجة للقيمة وبين من يطلبها؟

وفي هذه المقالة سنتعرض لتكنولوجيا الأموال، والتي يتم الاصطلاح عليها بمسمى (Fintech) وهو اختصار للمسمى (financial technology).

يستخدم مصطلح (Fintech) لوصف التكنولوجيا الجديدة التي تسعى إلى تحسين تقديم واستخدام الخدمات المالية من خلال أتمتتهاوتقديمها للمستخدمين بغرض مساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة وتنفيذ معاملاتهم المالية بصورةإلكترونية وآمنة، من خلال استخدام البرامج والتطبيقات على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية.

وتأتي تقنيات(Fintech)على شكل مجموعات متنوعة من الأنشطة المالية البسيطة والمعقدة، ونطرح منها على سبيل المثال:

١ ـ التحويلات المالية سواء داخل الحدود الجغرافية للدولة أو خارجها

٢ ـ طلب الحصول على ائتمان أو طلب قرضوتمويل لبدء أعمال تجارية دون الحاجة لزيارة فرع البنك

٣ ـ إدارة الحوافظ الاستثمارية والاسترشاد بنصائح الأنظمة الآلية الذكية والتي تغني عن المستشارين الماليين

٤ ـ المعاملات بالعملة المشفرة والنقدية الرقمية

٥ ـ معالجة وإبرام العقود الآلية (غالبًا ما تستخدم تقنيةblockchain) لتنفيذ العقود بين المشترين والبائعين تلقائيًا.

٦ ـ تكنولوجيا الامتثال للقوانين(Regtech – Regulatory Technology)، التي تسعى إلى مساعدة شركات الخدمات المالية على تلبية قواعد الامتثال المفروضة من البنوك المركزية والحكومة، وخاصة المرتبطةبمعايير مكافحة غسيل الأموال وجرائم الاحتيال.

٧ ـ الخدمات غير المصرفية والتي يتم تقديمها للأفراد الذين يفتقرون للحسابات البنكية، وتسعى إلى خدمة الأفراد ذوي الدخل المحدود مثل خدمات الدعم الاجتماعية.

ووفقًا لمؤشر تبني التكنولوجيا المالية الصادر عن شركة إيرنست أند يونج(EY's Fintech Adoption Index) لعام ٢٠١٧، فإن ثلث المستهلكين المتصلين بشبكة الإنترنت يستخدمون على الأقل خدمتين أو أكثر من خدمات (Fintech)، كما أن هؤلاء المستهلكين أصبحوا مدركين بشكل متزايد لأهميتها، بل وأصبحت تمثل مكوناًمساعداً في حياتهم اليومية. وحسب الاحصاءات فإن هذه النسبة لم تتجاوز١٦٪ في عام ٢٠١٥، أي انها تضاعفت خلال سنتين، وهو معدل نمومن المتوقع أن يستمر بنفس الوتيرة،حتى وصولها إلى مستوى النضج المنشود.

والمثير اليوم أن التكنولوجيا المالية تعدت مرحلة رقمنة الأموال،إلى نمذجة البيانات والمعلومات، لتصبح مصدراً للدخل ويجعلها قيمة اقتصادية في حد ذاتها. ويتعلق الأمر هنا في كيفية الحصول على القيمة المضافة من البيانات واستثمارها، وهو الأمر الذي نراه ثورة اقتصادية غير مسبوقة، حيث لم يكن بوسع الإنسان بالماضي الاستفادة من البيانات كمصدر للثروة مثله مثل الذهب والفضة والنفط والمعادن، ولكن الآن ومع التقنية الرقمية كالتكنولوجيا المالية، أصبحت البيانات مصدراً اقتصادياً هاماً، وهو ما يعني أننا نشهد عصرا جديدا سيعيد تعريف الاقتصاد ليؤكد أنه علم قابل للتطور والتغير وليس كالرياضيات أو الفيزياء على سبيل المثال.

وتعد حلول التكنولوجيا المالية بفرص هائلة لجميع الأعمال وبأحجامها المختلفة، وخاصة الشركات الصغيرةللبقاء والازدهار. فهي تقدم حلول رقمية متكاملة تمكن هذه الشركات من إدارة مواردها المالية والتدفقات النقدية بكفاءة أفضل. فمن المعلوم بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل اللبنة الرئيسية والمحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي فهي توفر المصدر الأكبر للوظائف، بل وتشكل النسبة الأكبر من شبكة القيمة المضافة التي نسعى لتفعيلها وتمكينها من التحرك والإنتاج والتسويق.

وتعتبر التكنولوجيا المالية اليوم أحد أهم أدوات التحول المجتمعي لدمج الأفراد والمؤسسات ضمن مظلة الشمول المالي. والشمول المالي وفقا لتعريف البنك الدولي، يعني توفر الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات ومن خلال القنوات الرسمية، وتشمل الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان، والخدمات الماليةالأخرى المبتكرة بأسعار تنافسية.

ولا شك بأن الحكومات بالعالم أجمع تولي اهتماماً كبيراً نحو توسيع مجال تغطية الشمول المالي لكافة مواطنيها ومؤسساتها والشركات العاملة على أراضيها. فطبقاً للتقارير الدولية ولا سيما البنك الدولي فإنه قد تم اعتبار الشمول المالي ممكناً رئيسياً لسبعة أهداف ضمن أهداف الأستدامة العالمية الـ ١٧، لذا فهو يقع على رأس أولوياتها ولا سيما في مجالات مكافحة الفقر، وتعزيز فرص الاستثمار ودوران رؤوس الأموال للتنمية المحلية، والالتزام بالقوانين، وتمكين الفئات المهمشة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين ظروف المرأة، وإيجاد فرص جديدة للتوظيف وتخفيض مستوى البطالة، وتحسين جودة حياة المواطنين.

والشمول المالي من شأنه أن يدعم جهود الحكومات العربية في حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية، وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل أفضل، بغرض تفادى لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غيرالرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف ولا تسدد الضرائب، وتعتمد في غالب الأحيان على «أسعارمرتفعة». وحسب الاحصاءات الدولية، فإن الرقم العالمي للأشخاص بدون حسابات مصرفية بلغت ١,٧ مليار نسمة في ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢,٤ مليار في ٢٠١١. هذا التحسن في نسب الشمول المالي ورغم الزيادة السكانية يوضح بجلاء إلى أين يتجه العالم اليوم وسيأتي يوم يكاد لا يكون فيه أحد إلا منضو ضمن مظلة الشمول المالي القانونية.

ثم أن انضواء المشاريع متناهية الصغر ضمن مظلة الشمول المالي أي بامتلاكها حسابات بنكية سيدعم استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع الإلكترونية، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية وبافتراض أن هذه المشاريع تمتلك حسابات مصرفية، فمن الأرجح أن يقوموا باستخدام خدمات مالية أخرى، مثل خدمات الائتمان والاقتراض والتأمين، وبدء الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها، وهو ما من شأنه أن ينعكس على قدرتها في إدارة المخاطر، والتعامل مع الصدمات المالية.

وبشكل عام، من شأن الشمول المالي تعزيز الوضع الاقتصادي للدولة، وتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال تطوير قدرات كافة الجهات الداخلة في شبكة إنشاء القيمة الاقتصادية بحيث يتمكن المنتجين من الاستفادة من هذه الخدمات سواء بالتمويل أو الاقتراض أو توفير الخدمات المالية الجاذبة للمتعاملين مثل التأمين أو الأسعار التنافسية. وبنفس النهج يستفيد المتعامل من هذه الشبكة من خلال خدمات التكنولوجيا المالية والتي توفر خدمات الدفع الإلكترونية والتقسيط والاقتراض وتمويل الشراء الآلي، ناهيك عن السهولة الشديدة في الاستخدام.

والجدير بالإشارة بأن حكومة دبي الذكية وبالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي أطلقت أول مسرّع للتكنولوجيا المالية في المنطقة، بهدف تحسين تجربة المتعاملين وتعزيزالكفاءة التشغيلية في قطاع الخدمات المالية.وأطلق سوق أبوظبي العالمي برنامجاً مماثلاً يسمى"المختبر التنظيمي" في ٢٠١٨. وتأتي هذه المبادرات الحكومية لدعم القطاع العام والخاص لتحفيز استخدامات التكنولوجيا المالية في رقمنة الخدمات، والذي بدوره سيسهم في دعم حركة المنظومة الاقتصادية في الدولة.

وينظر الكثير من الخبراء والمصرفيين لتكنولوجيا الأموال باعتبارها تهديدا حقيقيا للقطاع المصرفي التقليدي ما لم يبدّل الأخير من سياساته ويندمج مع هذه التقنية المفضلة لجيل الشباب وخاصة الأجيال التي ستدخل سوق العمل خلال العقد المقبل، وهي فئة تُفضّل التطبيقات والحلول الذكية.

ووفق الاحصاءات المتداولة اليوم، فإن قيمة المبالغ التي تدار اليوم من خلال شركات التكنولوجيا المالية حوالي ٥ ترليون دولار.ومن المتوقع أن تخسر المؤسسات المالية الكبرى مثل المصارف والبنوك في جميع أنحاء العالم ٢٤ في المائة من إيراداتها لصالح مثل هذه الشركات خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة، وذلك وفقًا لدراسة جديدة أجرتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز.

خلال فترة أعوام بسيطة نقدرها على الأكثر بخمسة أعوام سيستظل أغلب الأفراد البالغين بمظلة الشمول المالي، والشمول الرقمي أيضا، حيث ستكون خدمات التكنولوجيا المالية هي وسيلة وصولهم المفضلة إلى الخدمات المالية، خاصة مع انتشار الهواتف المتحركة وشبكات الإنترنت، وارتباطها بتقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة والبيانات الضخمة. وعلى الحكومات أن ترى ذلك كفرصة حقيقية لتمكين وتطوير المنظومة التنموية، ومحركا لعجلة الأنشطة الاقتصادية وتوسيع نطاقها، ومحفزا لجذب الاستثمارات في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والتجارة والصناعة، وتحسين جودة الحياة بمفهومها الشامل.

■ كاتب إماراتى

بريد الأهرام

الخميس ٢٠١٩/٤/٢٥
فاكس: ٢٥٧٨٦٧١٥
barid@ahram.org.eg

مجرد اقتراحات

لدىّ بعض الأمنيات التى أرجو أن تتحقق خلال المرحلة المقبلة وأوجزها فيما يلى:

ـ الاستفتاءات والانتخابات: أقترح أن يسمح للناخب بالإدلاء بصوته فى أى لجنة يجدها ميسرة له وذلك عن طريق ادماج قاعدة البيانات الخاصة بالرقم القومى فى قاعدة بيانات الناخبين، بحيث إذا أدلى شخص بصوته فى لجنة لا يسمح له بالتصويت فى لجنة أخرى.

ـ العاصمة الادارية الجديدة: أقترح تأجيل الانتقال الحكومى إليها لحين تدبير المساكن، والمرافق على أن يكون السكن الجديد مساويا لما كانت تسكن فيه الأسرة (تمليكا أو إيجارا)، حتى لا تكون العاصمة الجديدة عبئا على القديمة، ويتحول وضع المرور الحالى من أزمة إلى كارثة.

ـ الضريبة العقارية: لست أدرى كيف يطالب مالك وحدة سكنية بدفع ضريبة على محل سكنه الذى لا يدر عليه أى دخل، بل يقوم بالصرف عليه، وماذا يفعل إذا لم يكن لديه إمكانيات للدفع، وما هى الجهة التى تقر بذلك؟.. هذه ضريبة غير منطقية، ولابد من إلغائها.

ـ الطرق: إن إنشاء الطرق والمحاور الجديدة الرائعة يجب ألا ينسى الحكومة الطرق الأخرى داخل المدن التى أصبحت فى حالة يرثى لها.

ـ الضوضاء: إن الاستخدام المغالى فيه لمكبرات الصوت يتعارض مع صحيح الدين، حيث يقول تعالى: «وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا» (الإسراء١١٠)، فحتى الصلاة بصوت خفيض، وكان ذلك قبل اختراع المكبرات!

ـ زراعة الأرز: إن الثلث الشمالى من الدلتا معرض لتسرب مياه البحر، والأسلوب السليم لمعالجة ذلك، هو السماح بزراعة الأرز فى هذا الجزء، وسوف يؤدى ذلك إلى تفادى تملح التربة، والاكتفاء الذاتى فى هذا المحصول الاستراتيجى .

ـ القمح: يجب التوسع فى زراعة القمح المعدل وراثياً بالأراضى الصحراوية على مياه البحر، فالنجاح فى هذا المضمار سوف يدعم عناصر الأمن الغذائى المستدام بالدولة.

مهندس زراعى ـ إبراهيم أبو الدهب

المربع المؤلم

أكتب عن إشكالية المربع المؤلم، «الجهل والفقر والخوف والفساد»، حيث ينصب تعريف الجهل من اليونسكو على أن الشخص الجاهل هو من لا يستطيع القراءة والكتابة، وهذا التعريف من وجهة نظرى غير دقيق، فقد يمتلك هؤلاء الأشخاص خبرات فنية وحياتية تفوق كثيرين من المتعلمين، كما أن الربط بين الجهل والفقر ليس بقاعدة، فقد تجد من هو غير متعلم، بينما ينعم بالغنى المادى الذى جمعه من خبرات مهنته، لكنه يظل فقيرا معنويا نتيجة معاناته المستمرة مع مستجدات الحياة والتكنولوجيا، ولا نستطيع إنكار أن الجهل هو أحد الأسباب المهمة للفقر، ولا شك أن جريمة إفقار الشعوب من مسببات الجهل ومنميات الخوف ومنبتات الفساد. إن الحالات الأربع السابقة متداخلة فيما بينها، فالفقر يولد الجهل، والجهل يولد الفساد، والثلاثة تولد الخوف من الحاضر والخوف على المستقبل، وتعود الدائرة بأن الفساد يولد الفقر، والفقر يولد الجهل وجميعها تولد الخوف، وليس الفقر بالضرورة فضيلة، بل قد يكون فى بعض الأحيان رذيلة، وقد يؤدى إلى الرذائل مثل التسول والذل والسرقة والاحتيال من أجل إقامة أود العيش والحفاظ على الحياة، وهنا يقول المولى عز وجل «الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ» البقرة ٢٦٨، ولقد لعب الاستعمار فى الماضى دورا أساسيا متعمدا فى إفقار الشعوب العربية والإسلامية لإنجاح معادلة الجهل والفقر والفساد خوفا من قيام النهضة الإسلامية والعربية، وقد فطن على بن أبى طالب إلى دور الفقر فى إسقاط الأمم فقال مقولته الشهيرة «لو كان الفقر رجلا لقتلته» وذلك تعبيرا عن بشاعة شبح الفقر، كما لا ننسى مقولة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر «أنه من لا يملك قوت يومه، لا يملك حرية قراره» منددا بذلك بالعوز والفقر الاجتماعى، وداعيا إلى العمل وزيادة الانتاج، من أجل وأد الجهل والفقر والخوف والفساد.

د. رجب إسماعيل مراد
الأستاذ بجامعة مطروح

التصويت الإلكترونى

بعد أن أعلن المستشار لاشين إبراهيم رئيس الهيئة القومية للانتخابات أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية داخل مصر وخارجها بلغت ٤٤,٣٣٪، وفى ظل التوجه العام نحو التحول إلى النظام الرقمى (الإلكترونى) فى مجالات عديدة مثل الإمتحانات والتصحيح والتوقيع والتسوق وسداد مستحقات الدولة..إلخ، فإنى أتطلع إلى انبلاج فجر ذلك اليوم الذى يتم فيه تطبيق تقنية (التصويت الإلكترونى) فى استطلاعات الرأى والاستفتاءات والانتخابات على اختلاف أنواعها ومسمياتها ـ برلمانية ـ مجالس محلية ـ نقابات مهنية ـ ..إلخ، مع الإبقاء على التصويت الورقى المعتاد ـ إلى حين ـ مما يتماشى مع مقتضيات الثورة الإلكترونية ولغة العصر الذى نعيشه فضلا عن إثراء التجربة الديمقراطية والإرتقاء بنسبة الإدلاء بالصوت وإبداء الرأى إلى ما يقارب العلامة الكاملة مع وجوب مراعاة وضع ضوابط تكفل عدم ازدواجية التصويت «إلكترونيا وورقيا» أو دخول الناخب على الموقع (اللجنة الإلكترونية) أكثر من مرة فى الاستفتاء أو الانتخاب الواحد وذلك لضمان سلامة العملية الانتخابية.

أميرة محمد السخاوى

التطرف الأعمى

مازال تبادل التطرف قائما بتكرار عمليات سيئة تقتل الكثيرين من الأبرياء سواء مسلمين أو مسيحيين، ومازال الغموض يسيطر على وعى الجماعات التى تتبنى تلك العمليات، والتى يجب أن تعلم أن أفعالها تزيد الدول قوة وصلابة لثقتها بأن من يفعل ذلك موجه وغير عاقل، وأنه مهما حدث سيسود الأمن والأمان بتكاتف المجتمع الدولى، فمصر وهى أكثر الدول التى تعرضت لهجمات صارت أقوى بترابط نسيج مجتمعها، وهو درس لكل صاحب فكر متطرف يقترب من مواطنيها «مسلمين ومسيحيين».

م. عمرو الصفتى

إنه ورم خبيث

قرأت أنه على الرغم من تأكيد المسئولين بسريلانكا أن «جماعة التوحيد» المحلية بدعم من شبكة دولية اسمها «جى .إم .آى» تقف وراء المذابح التى شهدتها البلاد، فإن «تنظيم داعش» أعلن مسئوليته عن التفجيرات المنسقة وأنه قرر استهداف مواطنين من دول التحالف! وهكذا تتعدد أسماء المنظمات المتطرفة والجماعات المحظورة، ويظل الإرهاب أشبه بورم خبيث جاثم على صدور الحكومات والشعوب، ويجب استئصاله فورا بمبضع جراح بارع يقود فريقا من الأطباء المهرة متعددى الجنسيات قبل أن ينتشر فى خلايا المجتمع الدولى، فيستعصى على السيطرة ويصبح القضاء عليه ضربا من المستحيل، فهل من صدى؟!

ميرنا وليد أحمد بدر

المطلب النبيل

لا توجد إحصائيات دقيقة عن حجم مديرى العموم فى الحكومة الذين بدأوا بشهادة محو الأمية من وظيفة عامل، ولا توجد دراسة موثقة تستطيع أن تعرف منها كيف تسرب هذا العدد الهائل للجهاز الحكومي، ولا كيف أصبح من حقهم دون غيرهم أن يرفعوا شعار «جحا أولى بلحم طوره».. تلك الشعارات التى تحولت الى لوائح وتعليمات فتراجع كثير من الشركات والمصالح والمصانع، واطمأن الأبناء إلى أن مكانهم محجوز لا دراسة ولا جد ولا اجتهاد، فعندما تراجع مبدأ المساواة كأحد مبادئ العدالة الاجتماعية فى فرص العمل، والذى تتبناه كل الدساتير، تراجعت مجهودات الاستثمار وغيرها، وهكذا تستمر الدائرة المفرغة، والسؤال إلى رؤساء الأجهزة المركزية.. أين أنتم من التصويب وأين تعليماتكم الفوقية من مبدأ المساواة بالدستور؟.. أخيرا إن هناك منهجيات مطلوبة مثل: لجنة الاستماع التى تطبق فى الجامعة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس، والاختبارات أمام جهات محايدة غير جهة التعيين، كما يتم فى بعض البنوك والوظائف أو تقليص أعداد العاملين بآليات وقتية وسريعة وغيرها، مطالب لمن يريد الإخلاص لله وللوطن، وأهم من عشرات المؤتمرات والندوات والورش الدعائية، فالعمل أهم من الكلام، والنزاهة مطلب نبيل.

د. هواف عبدالحكيم

هذا هو الحب

علموا أولادكم أن «حُبُّ الوطن من الإيمان».. علموهم أن حب الأوطان ليس شعارات جوفاء، ولا خطبا بلهاء، ولا أناشيد، ولا أبواقا للاستهلاك المحلى.. علموهم أن حب الأوطان الحقيقى الخالى من الزيف والخداع، أفعال وليس أقوالا وشعارات.. علموهم أن حب الأوطان ممارسات على أرض الواقع، وليس على اللافتات، ولا فى المسيرات، ولا فى المؤتمرات، ولا فى أبواق الإعلام، فحب الأوطان كما قال رفاعة رافع الطهطاوى:«فحب الأوطان على عظم الحسب وكرم الأدب أبهى عنوان، وهو فضيلة جليلة، لا يؤدى الوفاء بها من حاز الشمايل النبيلة، ولا تعين عليها إلا الهمم العلية، والعزائم الملوكية».. علموهم أن حب الأوطان يعني «التضحية» و«الفداء» من أجل الأوطان، وليس فساد و إفساد الأوطان.. علموهم أن حب الأوطان ليس مصالح ومكاسب، ومفاسد وفسادا، وإنما إخلاص، وتضحية.. علموهم أن فسدة الأوطان فى مزابل التاريخ.. علموهم أن أحباء الأوطان هم هؤلاء الكادحون، الآكلون الحلال...، والذين ليست لهم مغانم ولا مصالح ولا يحزنون، وهم وحدهم القادرون على حماية الأوطان، وليس المنافقون، الذين لا ولاء لهم إلا لأنفسهم.. علموهم أن حب الأوطان تعليم ثقافة...، وليس جهلا وهبلا وهطلا وفَهْلَوَة.. علموهم أن حب الأوطان ليس له علاقة بكلام المنافقين والطبالين، ومن على شاكلتهم... علموهم أن حب الوطن يجرى مجرى الدم فى العروق، واسألوا شهداء الحدود...

مهندس استشارى ـ السيد حنفى عامر

حديث الانتماء

المواطن الصالح هو الذى يحب السلام والأمان، والخير لبلده، ووطنه ومواطنيه وأهله وشريعته ودينه وأهل ملته، ولا ينقض يداً من بيعة، ويحب ولاة أمره، ويتلاحم معهم ويكون ناصراً لهم ومعيناً ومتعاوناً معهم على البر والتقوى، ويحب أن يعيش الكل بسلام ومودة ووئام واطمئنان فى ظل شريعة الرحمن، وهدى القرآن ولا يساوم على أمن وطنه أو يزايد عليه مهما تكن الأسباب والمبررات، وحق الوطن على الإنسان عظيم وأكبر من أن يعد ويحصى، كما أن لمن يتولى أمر هذا الوطن حقوقا كثيرة مرعية وواجبات مدونة على جميع الرعية لعظم قدره ومكانته ومسئوليته، وقد خلق الله تعالى الأرض ودحاها، وسخّر كل ما فيها لبنى الإنسان ليعمرها عمارة معنوية بالطاعات، وليعمرها عمارة حسية بالبناء والتنمية والإنتاج والتقدم والرقي. إن الحديث عن الانتماء واسع وطويل، ولكنه عنوان يستحق منا التوقف والتفكر، خاصة ونحن نرى الأمم والشعوب والجماعات والمؤسسات بل وحتى الأسر، تتهاوى وتفقد انتماءها من بعد ضعف وهوان.

محمد مدحت لطف